العدالة الانتقالية

اثبتت التجارب بأن الدول التي عانت من حروب وأزمات قد اخذت بمبدأ العدالة الانتقالية فساهم باستقرارها الوطني.

ان مبدأ العدالة الانتقالية يشمل تحقيق وعدين متلازمين هما "وعد العدالة، ووعد الانتقال السياسي"

أولاً: وعد العدالة

هذا الوعد له أركان ومبررات وأساليب وأهداف:

آ - أركان العدالة الانتقالية:

- معرفة الحقيقة
- العدالة (المحاسبة)
- التعويضات (جبر الضرر)
- ضمان عدم تكرار هذه التجاوزات

ب - مبررات العدالة الانتقالية:

١ - أنها تتعلق بمعالجة جرائم جسيمة غير قابلة للتقادم أو النسيان أو الكتم لذا ستظل المطالبة بالمحاسبة وبالحقوق قائمة ولو بعد أجيال.

٢ - تفاقم الرغبة لدى غالبية الشعب في التغيير السياسي والانعتاق من الاستبداد وتحقيق الاستقرار وهذا لا يتحقق إلا بتطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة لأركان ورموز النظام الذين يمنعون هذا التغيير.

٣ - الرغبة البالغة في تقصي تاريخ الجرائم التي كانت تمارس في بداية نشوء النظام لأنها قضايا متعلقة بالمسؤولية والمفقودين والمعتقلين والتعويضات.

٤ - الحد من عودة القمع الذي يشكل جوهر المطالبة بالعدالة الانتقالية.

ج - أساليب العدالة الانتقالية عديدة منها:

- الملاحقات القضائية
- جبر الضرر
- إصلاح المؤسسات
- تشكيل لجان الحقيقة
- إشراك مؤسسات المجتمع في التوثيق والمتابعة

د - أهداف العدالة الانتقالية:

١- وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان

٢ - التحقيق في الجرائم الجسيمة ومحاسبة مرتكبيها سواء كان فاعلاً أو شريكاً أو مندخلاً أو محرضاً

٣ - تعويض الضحايا عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم

٤ - منع وقوع انتهاكات مستقبلية

٥ - الحفاظ على السلام الدائم

ولما كانت سورية قد تعرضت للدمار بسبب النظام وحلفائه وساهمت بعض القوى المحسوبة خطأً على الثورة في ذلك، لذا فإن:

- الحديث عن مصالحات دون تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية يأتي من جهة تريد لسورية أن "لا تحيى من جديد"، ويهدف إلى أن تصبح سورية بلدا فارغا من سكانه وتصبح مجرد أطلال في يد بشار الأسد.
- الحديث عن عودة اللاجئين دون تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية هو عودة السوريين إلى المقابر.
- الحديث عن إعادة الاعمار دون تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية هو تجميل للحجر وتشويه للبشر.

وهنا نستذكر ما كتبه أحد المهتمين الذي فاتنا اسمه بحيث قال:

(لابد من الإدراك بأن سوريا لن تكون هي الوحيدة لفقدان حياتها، لأن الأمم المتحدة كذلك ستفقد "روحها" و "اليوم التالي" سيصير "العالم التالي" بمعنى عالم يسميه البعض "عالم ما بعد الإنسانية" الذي يصبح فيه كل من التعذيب والجريمة ضد الإنسانية افتخار تحت عناوين الواقعية والضرورة، وهذا يتنافى وأبسط قيم الإنسانية والعدالة، وإن مجرد التفكير بعدم تطبيق العدالة يعبر عن تفاهة العالم وعن تجربة تافهة ترتب معاناة جماعية تتحول من حركة تمرد تجعلها تشعر بأنها جماعية تقود إلى مغامرات تصبح طاعونا جماعيا. وتزول معه قيمة ثمينة لأن أعظم أمل لسوريا الغد هو الحفاظ على هذا الـ "نحن"، وهذا هو أهم مبرر لمفهوم العدالة الانتقالية)

نجزم أنه عندما يتم وقف إطلاق النار وتصمت أصوات المدافع بشكل نهائي، سيرفع الستار هول المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري، ستعلو صرخات المواطنين السوريين الغاضبة، ممن فقدوا أقاربهم وممتلكاتهم، سيملؤون الطرقات مطالبين الحكم الجديدة بالكشف عن مصير أبنائهم المفقودين، والتعويض عن الأذى المادي والمعنوي الذي تعرضوا له في ممتلكاتهم وأرواحهم، وترتفع أصوات الناس في المطالبة بالانتقام لهم من أولئك الذين تسببوا بمعاناتهم، ومحاكمتهم وإنزال العقاب المستحق بهم.

من المفيد - هنا - أن نوضح ما يلي:

- هناك من شيطن المنظومة القضائية السورية (شكلاً ومضموناً) معتبرا إياها بمجملها رجس من عمل الشيطان وعملا من أعمال الطاغوت لابد من هدمه كله واستبداله بمشروع قضائي آخر بثوب سياسي جرى تفصيله بجبال تورا بورا، هذه المشاريع تقوم - جهلا أو نفاقا - على مبدأ تحكيم الشريعة الإسلامية من خلال ما يسمى هيئات شرعية.
- هناك من تمسك بالمنظومة الحقوقية المعمول بها في سورية دون أن يعلم بأنه هناك قوانين خاصة تكرس الاستبداد وتمنع تطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة.

وكلاهما لم يدرك:

- إن القوانين الرئيسية العامة المعمول بها في سورية مثل قوانين (العقوبات العام - أصول المحاكمات الجزائية - البيانات - السلطة القضائية .... الخ) هي قوانين صدرت قبل هذا النظام السياسي القائم وكان قد اشترك في إعدادها وصياغتها كبار رجال القانون والفقه وهي بهذا المعنى صالحة للتطبيق في أغلب موادها.
- لكن بالمقابل هناك قوانين خاصة ومراسيم تشريعية تهدف إلى تكريس واستمرار بقاء السلطة بأيدي مجموعة فئوية ضيقة وعقلية أمنية عفنة تمنع عملية الانتقال السياسي وتعرقل تطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة.

أخيراً نقول:

١- إن من يدعو إلى سلام في سورية دون تطبيق "مبدأ العدالة الانتقالية" فهو يدعو إلى سورية خالية من البشر.

٢ - إن من يدعو إلى عودة اللاجئين إلى سوريا دون "انتقال سياسي" فهو يدعو إلى عودة السوريين إلى المقابر.

٣ - إن من يدعو إلى إعادة الإعمار دون "استقرار وطني" فهو يدعو إلى تجميل الحجر وتشويه البشر.

(هؤلاء دعاة تدمير لا تعمير)

ثانياً- وعد الانتقال السياسي

ان هذا الوعد مرتبط وجودا وعدماً بوعد تطبيق مبدأ المحاسبة لكل من ارتكب جرائم بحق الشعب السوري لذا فالحديث عن هيئة تفاوض أو لجنة دستورية كأسلوب في الانتقال السياسي يخالف المبادرة الدولية للحل السياسي السوري التي طرحتها مجموعة العمل من أجل سوريا يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٢ تأيدت بقرارات دولية منها القرارين /٢٢٥٤ - ٢١١٨/ والتي لا عيب جوهري في مضمونها وإنما العيب في أسلوب تنفيذها الذي رسم خطواته الخاطئة ممثل الأمين العام السابق السيد ستيفان ديمستورا لما قسم الحل السياسي إلى أربع سلال ورجح السلة الدستورية على ما عداها من سلال، الأمر الذي شوه مضمون المبادرة وأصاب مضمونها بمقتل، وكان لممثلي المولاة والمعارضة الدور الأبرز في دعم هذا التوجه الخاطئ بحيث دفع كلاهما بممثلين - بهيئة التفاوض واللجنة الدستورية - لا يملكون القرار السياسي ولا التمثيل الشعبي ولا الكفاءة العلمية ، .وبالتالي فهما اسلوب خاطئ في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري، وهذا لا يدعو أبدا لمناداة بعض السوريين (عن جهل أو نفاق) بطرح مبادرات تحت عناوين شتى /دولة اتحادية - لا مركزية سياسية - فيدرالية/ وانما عليهم التمسك بالمبادرة الدولية وفق الأولويات الواردة فيها وتسليط الضوء على الاسلوب الخاطئ في تنفيذها ، اي هيئة التفاوض بشكلها الحالي واللجنة الدستورية بصيغتها لمخالفتها منطوق القرارات الدولية وعدم مراعاتها الظروف التي تعاني منها سورية من انتشار قوى لا تمتلك أي مشروع وطني وفرض سيطرتها على الشعب السوري وتهجيره والتغيير الديمغرافي وغياب حياة سياسية ومؤسسات وطنية... الخ.

هذه الظروف وغيرها ستؤدي - في حال استمرار النهج الخاطئ في تنفيذ المبادرة - الى تفتيت وحدة سورية وجعلها سوريات بدلاً من سورية واحدة.

من هنا نرى:

ضرورة أن تعمل كافة القوى الوطنية / كتل - أحزاب - أفراد / على الدفع باتجاه التخلي عن الأسلوب الخاطئ بالمعالجة "المتمثل بهيئة التفاوض بأسلوبها الحالي واللجنة الدستورية بشكلها الحالي" وطرح اسلوب آخر بديلاً عنهما.